الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 4 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٧٩ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) (تابع)

(د) مشاكل الاغذية (تابع)

(هـ) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

(و) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية (تابع)

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.20
23 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56475 ٢٣٧٧د(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٧٩ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/45/3 و A/45/25 و A/45/64 و A/45/73-S/21065 و A/45/74-S/21068 و A/45/113 و Add.1 و A/45/138-S/21161 و A/45/160-S/21182 و A/45/164-S/21187 و A/45/276-E/1990/88 و A/45/299 و A/45/303 و A/45/310-S/21355 و A/45/334-E/1990/100 و A/45/350 و A/45/381-E/1990/118 و A/45/451 و A/45/487 و A/45/491 و A/45/584 و A/45/597 و A/45/598-S/21854 ؛ A/C.2/45/5 ؛ A/C.2/45/L.4)

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) (تابع) (A/45/41)

(د) مشاكل الاغذية (تابع) (A/45/19 و A/45/583)

(هـ) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع) (A/45/36 و Add.1)

(و) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية (تابع) (A/45/274-E/1990/73 و Corr.1)

١ - السيد فاسيليف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفده يرحب بالانتهاء من الاعمال المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع . والتاكيد على القضاء على الجوع والفقر والامراض ، وحماية الاطفال ، والتنمية السليمة بيئيا وديموغرافيا يتمشى مع آخر التطورات ، مثلما تتمشى التوصيات المتعلقة بتخفيض النفقات العسكرية . وأضاف أن وفده يؤكد على أهمية تقييم الاستراتيجية للتغييرات الجذرية التي تحدث في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وعلى الملاحظة التي مفادها أن اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي يمكن أن يساهم في زيادة قوة وديناميكية التجارة الدولية . والاتحاد السوفياتي يأمل في أن الجمعية العامة في دورتها الحالية لن تعتمد بالإجماع نص الإستراتيجية الإنمائية الدولية المتفق عليه فحسب بل ستتخذ أيضا قرارات أخرى لتطوير أجزاء أخرى محددة من الإستراتيجية .

٢ - وأضاف أن الحل الفعال لمشاكل الاغذية هو جانب هام من التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وتحليل حالة الغذاء في العالم واحتمالات تنميته

(السيد فاسيليف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

يشير إلى عدم كفاية الجهود المبذولة حاليا للتغلب على الزيادة المستمرة في عدد حالات سوء التغذية في جميع أنحاء العالم . وبالإضافة الى التدابير الوطنية الفعالة المتخذة لتعبئة الموارد المادية والبشرية المحلية - التي ينبغي أن تشكل الاساس لحل مشاكل الاغذية في بلدان محددة - فإنه لا بد من إيجاد بيئة اقتصادية خارجية مواتية ؛ كما ينبغي ، بصفة خاصة ، تحسين الحالة في مجال التجارة الدولية للاغذية . وأضاف أن وفده يوافق على استنتاجات مجلس الاغذية العالمي في دورته السادسة عشرة ومفادها أن العقد الاخير من القرن الحالي ينبغي أن يتميز بنظام تجاري عالمي أكثر عدلا وانفتاحا . وفي هذا الصدد فإن لنجاح جولة أوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية أهمية كبيرة .

٣ - وقال إن استحداث أساليب وتكنولوجيات جديدة لإنتاج الاغذية وتجهيزها وتخزينها واستخدام الإنجازات البيوتكنولوجية على نطاق واسع قد اكتسبا أهمية متزايدة وأنه ينبغي أن يكون التعاون الدولي في هذا المجال وتبادل التكنولوجيا متاحين لجميع الدول بدون استثناء . والمساهمة الفعالة لمنظومة الامم المتحدة في إيجاد حل ناجح لمشاكل الاغذية في العالم يتطلب تنسيقا وتكملة محسَّنين للجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية الكثيرة التي تعالج مشاكل الاغذية تحت رعاية مجلس الاغذية العالمي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

٤ - وأضاف أن وفده يؤيد إدراج الهيئات الاقتصادية ، والمؤسسات والمنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة في التحليل الشامل لمشاكل الطاقة . وإجراء تقييم لمختلف جوانب حالة الطاقة يمكن أن يقوم به خبراء في الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ، بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية والمراكز العلمية .

٥ - وقال إن زعزعة استقرار حالة الطاقة في العالم قد أحيا الاهتمام بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وفي حين أن هذه المصادر لن تتمكن من أن تحل محل النفط أو الغاز أو الفحم أو الطاقة النووية في المستقبل المرئي فإنها تستطيع أن تكون بمثابة مصادر مكملة للطاقة في المناطق التي تسمح الظروف باستخدامها استخداما فعّالا . وهناك ميزة أخرى لهذه المصادر وهي أن خطرها قليل نسبيا . وأية استراتيجية

(السيد فاسيليف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

طويلة الأجل لتنمية مصادر الطاقة ينبغي أن تستند إلى الجمع الأمثل بين مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية .

٦ - وأضاف أن وفده يؤيد بثبات التدابير المتخذة لتحسين تنسيق برامج الطاقة في إطار برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأعرب عن أمل الاتحاد السوفياتي في أن تساهم اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٧ - وأضاف أن الأمين العام قد وجه النظر مرة أخرى ، في تقريره عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/45/451) ، إلى ما للعامل الإنساني من مغزى عميق في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بنجاح . وقد اكتسب العمل الفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية ، لا سيما تعزيز التبادل الواسع النطاق للمعلومات والخبرة ، أهمية متزايدة .

٨ - السيد جفلاف (الجزائر) : قال إنه يلاحظ أن التدابير المحددة المقترحة في برنامج عمل نيروبي لم تنفذ بعد ، وأنه لا يزال يتعين أن تتحول الوعود الواردة فيه الى حقائق . وفي شهر آب/أغسطس ١٩٨١ ، عندما اعتمد البرنامج ، كانت مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تفي بحوالي ١٥ في المائة من طلب العالم على الطاقة . وفي الوقت الراهن ، فإنها لا تمثل إلا ١٤ في المائة . ولا يمكن أن تعزى هذه الحالة فقط الى زيادة عدم الاستقرار في سوق الطاقة خلال الفترة . وقد ساهم أيضا في فشل عملية بلوغ أهداف البرنامج الاستعاضة عن الخطط الإنمائية ببرامج قصيرة الأجل للتكيف الهيكلي لمواجهة أزمة الديون التي تزداد سوءا ، ومختلف محاولات تقويض التعاون المتعدد الأطراف . واستنفاد الموارد المتاحة من حساب الطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يشهد بعدم وجود اهتمام بتعزيز التعاون الدولي في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ولا شك في أن هذا يمثل سببا من أسباب فشل تنفيذ أحد مجالات العمل ذي الأولوية في إطار البرنامج - ألا وهو نقل التكنولوجيا وتكييفها وتطبيقها لصالح البلدان النامية . ولا تزال بلدان العالم الثالث في وضع ضعيف بالنسبة لنقل التكنولوجيا هذا وذلك بالنظر إلى تكاليفه الباهظة . وفي هذا الصدد ، من المطمئن أن يلاحظ أن اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قد

(السيد جفلاف ، الجزائر)

وافقت في دورتها الخامسة على إنشاء لجنة من الخبراء بهدف إعادة تنشيط التوصيات المعتمدة في ندوة كاستيل غاندولوفو للخبراء الرفيعي المستوى والمتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وذكر أن بلده يعيد تأكيد استعداده للمشاركة في إنشاء وتعزيز شبكة من المراكز المتعددة التخصصات الدولية المتميزة كما اقترح المشاركون في الندوة .

٩ - وقال إنه على الرغم من أن الجزائر كانت تمتلك موارد كبيرة من المواد الهيدروكربونية في بداية الثمانينيات فإنها قد التزمت بتعزيز أشكال أخرى من الطاقة وذلك للوفاء باحتياجاتها الإنمائية على المدى الطويل الأجل بالإضافة إلى احتياجات الأجيال المقبلة . وفي عام ١٩٨٣ ، وضعت الجزائر برنامجا لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مستغلة في ذلك إمكانات البلد الهائلة من الطاقة الشمسية . وتنفيذ هذا البرنامج أدى إلى إنشاء مركز للبحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وعدد من محطات الطاقة التجريبية ووحدات للإنتاج . والهدف الطويل الأجل للبرنامج هو جعل مصادر الطاقة الشمسية متوفرة بصفة عامة في كل أنحاء جنوب البلد . وتنوي الجزائر تعزيز تعاونها في هذا الميدان مع جميع البلدان المهتمة بذلك ، لا سيما بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط .

١٠ - وانتقل إلى مسألة آثار قضية سعر النفط على تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وقال إن وفده لا يرى أن هناك حاجة الى الربط بين المسألتين . فتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يجب أن تستمر ، بغض النظر عن تقلبات أسعار النفط . وأي اقتراح يرمي إلى إنشاء آلية أو مؤسسة أو صندوق يجب أن يستند إلى بيانات ثابتة ويمكن الاعتماد عليها لا إلى اعتبارات مؤقتة . وبالإضافة الى ذلك فإنه لا ينبغي أن تقدم ، من جانب الأمانة العامة أو الأمين العام أية مبادرة عن المسألة إلا بعد عقد مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدون استثناء .

١١ - السيد أوالي (بوركينا فاصو) : قال في معرض حديثه عن البندين الفرعيين (هـ) و (و) من البند ٧٩ من جدول الأعمال إن مشكلة الطاقة التي يواجهها بلده لها شقان . ويتعلق الشق الأول بالإفراط في قطع الأشجار لاستخدامها كحطب وقود مما يهدد التوازن الإيكولوجي للبلد ؛ في حين يتعلق الشق الثاني بأن عدم توفر موارد نفطية ومعامل للتكرير لدى بوركينا فاصو قد أدى إلى عجز متزايد باستمرار في ميزانها

(السيد أوالي ، بوركينا فاصو)

التجاري . والسكان ، في الحضر وفي الريف على حد سواء ، يعتمدون بصفة رئيسية على طاقة الكتلة الحيوية . وإذ تدرك الحكومة ما تواجهه تنمية البلد من تهديد فإنها وضعت سياسة شاملة للطاقة تؤكد على تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . فبوركينا فاصو لديها موارد هائلة من الطاقة الشمسية ، كما أن المخلفات الزراعية تشكل إمكانيات هائلة للطاقة . وعلى مدى السنوات الثماني الماضية ، استحدث برنامج البحث والتطوير الذي يتبع معهد بوركينا فاصو للطاقة تكنولوجيات بديلة للوفاء باحتياجات المجتمع ولتحقيق وفورات في مجال الطاقة عن طريق التركيز على الطاقة الحرارية الشمسية والانظمة الفلطاضوئية . وقد استخدمت الطاقة الحرارية الشمسية في أغراض متعددة من بينها تجفيف المحاصيل الزراعية ، ومن ثم المساهمة في حل المشكلة الاساسية المتعلقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية . ويجري استخدام الطاقة الريحية في الري وفي مشاريع إمدادات المياه . وقد تم تحديد عدة مواقع لاستخدامها في توليد الطاقة الكهرمائية ، وتجري الاستفادة ، بالفعل ، من أحد السدود .

١٢ - وأضاف أن سياسة بلده في السنوات الاخيرة كانت تعتمد أساسا على موارده البشرية والمالية . ومع ذلك ، فإن بلده يتطلع الآن إلى المجتمع الدولي لدعم جهوده في هذا المجال . وذكر أن وفده يرغب في توجيه الشكر للبلدان المانحة على المعونة التي قدمتها ، ويناشد تقديم المزيد من الموارد المالية لإجراء الابحاث في قطاع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

١٣ - وفيما يتعلق بدور الامم المتحدة ، ذكر أن وفده يلاحظ أنه ، في عشية الذكرى العاشرة لبرنامج عمل نيروبي ، لم يكن قد نفذ بعد أي شيء مما تم الاتفاق عليه في البرنامج ، ولا تزال البلدان النامية تواجه صعوبات كثيرة . وإذا أريد ضمان حماية البيئة فإنه يجب على الامم المتحدة أن تلعب دورها في العملية المتعددة الاطراف المتعلقة بتنظيم الانتقال نحو استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، كجزء من سياسة عالمية للطاقة ، كما يجب تعزيز مؤسسات منظومة الامم المتحدة المسؤولة عن هذه المسائل .

١٤ - السيد فيلينسكي (استراليا) : قال ، في معرض حديثه عن البند ٧٩ (د) من جدول الاعمال ، بالنيابة عن مجموعة "كيرنز" للبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية ، التي تتألف من الارجنتين واستراليا وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وتايلند وشيلي والفلبين وفيجي وكندا وكولومبيا وماليزيا ونيوزيلندا وهنغاريا ، إنه على الرغم من

(السيد فيلينسكي ، استراليا)

ان مستوى إنتاج الاغذيـــة العالمـــي قد تحسن بفضل تقدم التكنولوجيا ونشر المعرفـــة واعتماد سياسة زراعية تتسم بفعالية أكبر فإن الناس لا يزالون يتعرضون ، بانتظـــام ، للجوع وسوء التغذية في بعض أجزاء من العالم النامي ، ولا يزال هناك تفاوت كبير بيـن المستويات الدولية لإنتاج الاغذية وفرص الحصول على الإمدادات الغذائية . ومن مصلحـــة البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، على حد سواء ، أن يتم إنتاج الاغذية وتوفيرهـا بأنسب أسعار السوق . غير أن كفاءة السوق لا تنظم التجارة والإنتاج الزراعيين فـــي الوقت الراهن بل ينظمهما نظام معقد للحماية ، وهو نظام يشوه الحقائق الاقتصادية .

١٥ - وإصلاح النظام التجاري الدولي سيساهم إلى حد كبير في معالجة مشاكل الاغذيـــة في العالم . كما أن وضع الإطار يكون أكثر تحررا وموجها نحو السوق للتجارة الزراعيـة سيشجع على تثبيت الاسعار وجعلها تنافسيـــة ، وسيعزز أكبر إمكان التنبؤ بالإمـــدادات وتنوع هذه الإمدادات ، كما أنه سيوفر بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار في تحسين الإنتاجيـــة في مجال الزراعة . وسوف تستفيد من ذلك البلـــدان النامية بوصفهـا بلدانا منتجـة ومستهلكة للاغذية . وسوف يتعزز الامن الغذائي لهذه البلدان عن طريـــق زيادة الفـــرص التجارية ، مما سيؤدي إلى زيادة حصائلها من العملات الاجنبيـــة لدعم خدمة ديونهـــا وما تحتاجه من واردات غذائية .

١٦ - وأضاف أن الإصلاح التجاري الزراعي هو أحد أهم القضايا التي تجري مناقشتها فـي جولة أوروغواي لمفاوضات "الغات" ، ولم يتبق إلا القليل من الوقت للتوصل إلى اتفـــاق بشأن مجموعة من التدابير الإصلاحية التي يمكن أن تفيد البلدان المتقدمة والبلـــدان النامية على حد سواء . وفي ضوء ما تتسم به المهمة من إلحاح فإن التقدم المحرز فـــي المفاوضات كان مخيبا للآمال إلى حد كبير . فمفاوضات جولة أوروغواي تتركز على أربعـة عوامل لدعم الزراعة وحمايتها وهي : حماية الحدود ، والدعـــم الداخلـــي ، وإعانـــات التصدير ، والانظمة والحواجز المتعلقة بالمرافق الصحيـــة وبالسيطـــرة علـــى أمـــراض النباتات . وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة التدابير الزراعية تلك إنما يـــدل على تنشيط حركة الحمائية ونمو الكتل التجارية الخالصة ، الامر الذي يهدد بشكل خطيـر احتمالات النمو والقضاء على الفقر في البلدان النامية .

١٧ - وأضاف أن مجموعة "كيرنز" تتألف من البلدان المتقدمـــة والبلدان الناميـــة القادرة على إنتاج الاغذية بطريقة فعالة عن طريق تطبيق السياسات الزراعية الموجهـــة نحو الاسواق . وقد حث أعضاء تلك المجموعة من يشوهون الاسواق الزراعية في العالم علـــى اعتماد نهج بنّاء في المفاوضات . والمجموعة مصرة على ضمان الا تنتهي جولة أوروغـــواي بدون التوصل إلى نتيجـــة ذات مغـــزى بالنسبة للزراعة . ولان أعضاء المجموعة بذلـــوا

(السيد فيلينسكي ، استراليا)

جهودا كبيرة لإعادة تنظيم الاقتصاد واضطلعوا ببرامج لتحرير التجارة فإنهم دعوا البلدان الصناعية إلى القيام بدور قيادي في المفاوضات عن طريق تقديم عروض ذات مغزى لتحقيق تخفيضات تدريجية في الحواجز التي تعرقل فرص الوصول إلى الأسواق وفي الدعم الداخلي وإعانات التصدير ، ولزيادة الانضباط فيما يتخذ من تدابير في مجال المرافق الصحية والسيطرة على أمراض النباتات .

١٨ - وأضاف أن جولة أوروغواي تمثل آخر فرصة في هذا القرن لتوفير إطار فعّال للتجارة الزراعية في المستقبل . واحتمالات حل مشاكل الأغذية في العالم مرتبطة ارتباطا وثيقا بنتيجة مفاوضات جولة أوروغواي . ولذلك ، فإن مجموعة "كيرنز" تحث جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم في المفاوضات من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة ومتوازنة .

١٩ - السيد بيبولسونفرام (تايلند) : قال ، في معرض حديثه عن البند ٧٩ (د) من جدول الأعمال ، إنه في حين مكّنت السياسات والأساليب الزراعية المحسّنة كثيرا من البلدان التي كانت تستورد الأغذية في السابق من أن تتمتع بالاكتفاء الذاتي ، أو حتى من أن تصدر المواد الغذائية ، لا يزال الموت جوعا وسوء التغذية من حقائق الحياة في أجزاء كثيرة من العالم . وبالإضافة إلى ذلك فإن السوق المشوّهة قد حرمت الكثير من البلدان النامية من الفرص التجارية الزراعية .

٢٠ - وأضاف أنه كان لمجلس الأغذية العالمي ، خلال سنوات عمله الست عشرة ، أثر عميق على الجهود المبذولة لحل مشاكل الجوع وسوء التغذية في العالم . وقد توصل المجلس ، في دورته السادسة عشرة المعقودة في بانكوك في أيار/مايو ١٩٩٠ ، إلى نتيجة مفادها أن استمرار المشاكل الاقتصادية يلقي ظلالا مثيرة للقلق على احتمالات تخفيض الجوع في العالم في التسعينيات ، وهو رأي يشارك فيه وفده . ولذلك فإنه يجب تعزيز التعاون بين جميع البلدان .

٢١ - وفيما يتعلق بتوصيات المجلس ومفادها أنه ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الاستراتيجيات الغذائية وسياسات الاقتصاد الكلي فإن وفده يعتقد أن وضع إطار استراتيجي واعٍ للأغذية سيضمن الأمن للفئات المنخفضة الدخل خلال فترات التكيف الهيكلي . وينبغي أن تسعى البلدان المتقدمة النمو لتحقيق الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية الدولية لضمان نجاح برامج تخفيف حدة الجوع . وأعلن أن وفده يؤيد أيضا تركيز المجلس على أهمية تحسين البيئة الاقتصادية العامة ، كما يظهر في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقريره (A/45/19) .

(السيد بيبولسونغرام ، تايلند)

٢٢ - وقال إن وفده يؤيد نداء المجلس لتجديد "الثورة الخضراء" ، التي تتطلب نقل التكنولوجيات وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية . وأثنى على قرار المجلس بتشجيع وتعزيز التركيز على الجوع وعلى تحسين التنسيق بين جميع الوكالات الدولية ذات الصلة ومجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة .

٢٣ - وأضاف أنه يجب تنفيذ توصيات دورة بانكوك ، ذات التوجه العملي ، تنفيذا تاما . ولأن تايلند سعيدة الحظ لكونها بلدا مصدّرا للأغذية فإنها سعت إلى القيام بدور نشط في المجلس . ومع ذلك فإن تايلند لا تشعر بأن عملها في المجلس قد انتهى ، وهي لذلك تأمل في أن ترشّح لفترة أخرى .

٢٤ - وقال إن الامتثال لقواعد وإجراءات "الفات" سيساعد على ضمان نجاح برامج الأمن الغذائي . وقد اتضح أن تقديم الدعم المحلي للزراعة وإعانات التصدير له تكلفة باهظة سيؤدي ، في نهاية المطاف ، إلى الإضرار بجميع البلدان . وقد قدمت مجموعة "كيرنز" اقتراحا شاملا لإجراء إصلاح طويل الأجل للتجارة الزراعية . ويدعو الاقتراح إلى ما يلي : تخفيض التعريفات القائمة وتحويل الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات كوسيلة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ؛ وتحقيق تخفيض كبير في تدابير الدعم المحلية ؛ وحظر إعانات التصدير الجديدة وإنهاء الإعانات القائمة تدريجيا ؛ ومعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية ، وفقا لتجارتها الفردية واحتياجاتها المالية والإنمائية ، مع الاعتراف أيضا بما للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من اهتمامات خاصة .

٢٥ - وذكر أن المعاملة الخاصة والتفاضلية ستساعد البلدان النامية ، لا سيما أقلها نموا ، على المشاركة في عملية الإصلاح الزراعي ، بينما سيساعدها تنفيذ الأحكام الأخرى على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى مواصلتها . وعلى الرغم من أن جولة أوروغواي توشك على الانتهاء ، فإن التقدم المحرز كان بطيئا للغاية . وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ناشدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في بروكسل أن يُحسّن تحسينا كبيرا عرض الاتحاد بتخفيض التدبير الكلي المتعلق بالدعم للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٥ . وتعتقد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أيضا أن الإبقاء على مستويات الحماية ، أو زيادتها ، لأي منتج ليس أمرا مقبولا . والرد إيجابيا على هذا الطلب من شأنه أن يحقق الكثير نحو ضمان نجاح جولة أوروغواي .

٢٦ - السيد سورينسين (الدانمرك) : قال ، بالنيابة عن بلدان الشمال ، إن تنمية الموارد البشرية معترف بها ، بشكل متزايد ، كشرط مسبق للتنمية فضلا عن أنها تتمتع

(السيد سورينسين ، الدانمرك)

بأولوية عليا بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المانحة على حد سواء . وقد أوضحت النتائج التي توصل إليها الامين العام في تقريره بشأن هذه المسألة (A/45/451) أن تنمية الموارد البشرية هي أداة للتنمية وهدف في حد ذاته .

٢٧ - وأضاف أن تنمية الموارد البشرية الوطنية ستظل تعتمد على الاستراتيجيات القطاعية الوطنية ولو أن اتباع نهج شامل لعدة قطاعات له أهمية بالغة أيضا . وقد جرى تحليل الاعتبارات الشاملة لعدة قطاعات تحليلا متعمقا في تقرير الامين العام وفي "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠" الذي أعده برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقد اتضحت أهمية هذه الاعتبارات أيضا في القمة العالمية الاخيرة الخاصة بالاطفال . ومن هذه المنشورات والمحافل ، أصبح من الواضح أن المكونات الهامة لتنمية الموارد البشرية هي : تحقيق لا مركزية السلطة وإشراك الجمهور في عملية اتخاذ القرارات ؛ ومحاسبة الحكومة واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية من أجل تشجيع السكان على المساهمة في العملية الإنمائية ؛ وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تشجع قوى السوق في القطاع الإنتاجي ؛ وتطوير قطاع عام فعّال لتشجيع تنمية القطاع الخاص ؛ والمشاركة الكاملة للمرأة كعنصر فعّال في العملية الإنمائية ؛ ودمج المنظمات غير الحكومية ، لا سيما المنظمات المحلية ، في الجهود الإنمائية على جميع المستويات .

٢٨ - وعلى الصعيد العالمي ، يجب أن تنعكس هذه الاعتبارات الشاملة لعدة قطاعات في السياسات الإنمائية ، بما في ذلك برامج التكيف . وعلى الرغم من أن التكيف الهيكلي يمكن أن يُعقّد أحيانا تنفيذ أنشطة الموارد البشرية فإن بلدان الشمال مقتنعة بأنه حتى الاقتصادات المكيفة تستطيع أن تحافظ على تنمية الموارد البشرية كأولوية عليا وأن تضمن مصادر جديدة للتمويل لهذا الغرض . وللبلدان النوردية سنوات كثيرة من الخبرة وتجربة هائلة في هذا المجال وهي على استعداد لمساعدة البلدان النامية من خلال القنوات الثنائية والقنوات المتعددة الاطراف .

٢٩ - السيد سيرمالي دي سيرپزانو (الارجنتين) : أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بشأن البند ككل . وأضاف أن وفده يعتقد أن البنود الفرعية المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية الدولية والمشاكل الغذائية متشابكة ، وأنها مترابطة في حالة بلده الخاص نظرا لان تنفيذ التوصيات الواردة في الاستراتيجية من شأنه أن يساعد على حل المشاكل في مجال التجارة الزراعية الدولية .

٣٠ - وذكر أنه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، قدمت الدول تعهدات متسقة مع التحرك نحو تحرير التجارة الذي سيكون بمثابة المعلم الرئيسي للتسعينيات . وقد قدمت الاستراتيجية توصيات واضحة تتصل بسياسات تجارية ملائمة ، لا سيما في مجال

(السيد سيرسالي دي سيريزانو ، الارجنتين)

الزراعة والتنمية الزراعية ، وهو الامر الذي يؤيده وفده . ومع ذلك فإن بعض البلدان الصناعية الرئيسية تتخذ ، في الواقع ، تدابير تتنافى تماما مع ما تركز عليه الاستراتيجية ، مما يعرقل إعادة تنشيط التنمية في البلدان النامية . وقد أوضح ممثل استراليا ، للتو ، كيف تؤدي بعض الممارسات إلى تشويه التجارة الزراعية الدولية . والحمائية في أشكالها الكثيرة لها آثار واضحة بالنسبة لمفهوم الامن الغذائي . وبالإضافة إلى ذلك فإن تصرفات البلدان الصناعية ليست متسقة . ومع أن هذه البلدان ترحب بالتغييرات السياسية والاقتصادية التي تحدث في البلدان النامية ، وهي التغييرات التي تعد بمثابة مقدمة لاقتصاد أكثر انفتاحا ، فإنها تحبط الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتوسيع صادراتها وذلك على الرغم من أن هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة لإنعاش اقتصاداتها .

٣١ - وقال إنه ينبغي أن تتحمل البلدان الصناعية الرئيسية ، وبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بصفة خاصة ، مسؤوليتها التاريخية والمعنوية والسياسية عن طريق اتخاذ تدابير تؤدي إلى تحقيق تقدم كبير في المفاوضات المتعلقة بالقضايا الزراعية في جولة أوروغواي . فهذه هي أفضل طريقة تستطيع بها تعزيز التنمية الزراعية في البلدان النامية ومن ثم القضاء على الجوع وسوء التغذية .

٣٢ - وأضاف أن المشاكل الغذائية لا تتصل بالتجارة فحسب بل تتصل أيضا بالجوانب الاخرى للاستراتيجية الإنمائية الدولية ، لا سيما الزراعة ، التي هي الطريقة الرئيسية لإنعاش النمو الاقتصادي خلال التسعينيات وفقا للاستراتيجية . ولذلك فإن اعتبارات السياسة التي ينبغي أن توضع في الاعتبار تشتمل على : فرص الحصول على التكنولوجيا الملائمة ، وسياسات تحديد الاسعار ، والعلاقة بين القطاع الصناعي و ، بصفة عامة ، التدابير المؤثرة في انتاج وتوزيع المواد الغذائية وفي فرص الحصول عليها . وما لم تعالج هذه القضايا معالجة شاملة فإنه لن يمكن تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وإعادة تنشيط النمو هي الاسلوب الرئيسي لمنع تدهور البيئية في البلدان النامية وهي أيضا الطريقة الوحيدة لتدارك الفقر في المناطق الريفية .

٣٣ - واختتم حديثه بالإعراب عن دعم وفده لعمل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومجلس الاغذية العالمي . واقترح أيضا تغيير عنوان البند الفرعي "مشاكل الاغذية" ليصبح "المشاكل الزراعية والغذائية" ؛ وقال إن وفده مستعد للنظر في اعتماد قرار شامل بشأن هذا البند يكون التركيز الرئيسي فيه منصبا على مسألة الانتاج الزراعي وإنتاج الاغذية في البلدان النامية .

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/١٥

البند ٨٣ من جدول الأعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/45/380)

٣٤ - السيد كراكسي (الممثل الخاص للأمين العام بشأن الديون) : قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/45/380) إن الاقتراحات الواردة في التقرير ترمي إلى مساعدة البلدان الفقيرة ، ونصف الفقيرة ، والبلدان ذات الدخل المتوسط في المناطق الرئيسية في العالم ، وبما أن أزمة الديون قائمة على نظام معين فإنه لابد أن يجمع الحل بين كل مكونات النظام - المصارف والحكومات والمؤسسات المالية الدولية .

٣٥ - وذكر أن الديون الخاصة لا تمثل في الوقت الراهن إلا نصف الدين الطويل الأجل العام في العالم . أما النصف الآخر ، الذي يبلغ ٤٦٦ بليون دولار ، فهو دين لدائنين رسميين ، بما في ذلك حوالي ٢٠٠ بليون دولار في شكل قروض للمؤسسات المالية الدولية . ولذلك فإن الحكومات عليها ، أولا وقبل كل شيء ، مسؤولية مباشرة وغير مباشرة فيما يتصل بالقروض الرسمية .

٣٦ - وقال إنه طبقا للاقتراح الأول ستشطب تقريبا خدمة الديون الثنائية للبلدان الفقيرة . وستلغى ٩٠ في المائة من الديون وتحوّل إلى الدول عندما تصبح مستحقة بحيث يوزع العبء الذي تتحمله ميزانية الدول الدائنة على عدة سنوات . أما نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية فستحوّل إلى قروض طويلة الأجل بالشروط التي تعرضها المؤسسة الإنمائية الدولية (نسبة ٣ في المائة ، و ٣٠ أو ٤٠ سنة مدة استحقاق) وتدفع بالعملة المحلية المربوطة برقم قياسي . وستحوّل المبالغ المتبقية إلى صناديق استئمان يمكن أن تساهم فيها الحكومات المدينة والمنظمات الدولية والوكالات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح . وستخصص هذه الأموال للتنمية الاقتصادية ، وحماية وتحسين حالة الإنسان والبيئة ، وحماية الأطفال ، والقضاء على إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها .

٣٧ - وأضاف أن هناك حاجة إلى تدابير مماثلة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (البلدان التي يتراوح دخل الفرد فيها بين ٥٠٠ دولار و ٣٠٠ ١ دولار) بما في ذلك الشطب التدريجي لما يتراوح بين ٨٠ في المائة و ٦٠ في المائة من تكاليف خدمة ديونها الثنائية . وينبغي أن يطبق الأسلوب نفسه ، ولكن بتخفيضات أقل ، على الديون الثنائية للبلدان ذات الدخل المتوسط . وينبغي ألا يمثل تطبيق هذه التدابير خسارة تزيد عن ١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الدائنة .

(السيد كراكسي)

٣٨ - وذكر أنه يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تزيد تسهيلاتها المتعلقة بالدفع بالنسبة للبلدان الفقيرة عن طريق تيسير التحديدات الراهنة ، وأن تقدم تسهيلات مماثلة للبلدان ذات الدخل المتوسط الادنى ، وربما حتى للبلدان التي تعاني من أزمات استثنائية ، مثل أزمة الطاقة . ويجب إعطاء حياة جديدة للمؤسسات المالية الدولية ، لكي تتمكن من القيام بدور دينامي أكبر في مجالات مثل التكيف ، وتحويل الديون وتطوير الهياكل الاساسية ، وتوفير الدعم المالي لخطة "برادي" بينما يجري تعزيز قدرتها على منح التيسيرات المطلوبة . وسيكون من شأن حقوق السحب الخاصة المتاحة نتيجة لقرار زيادة حصص صندوق النقد الدولي أن تعزز هذه القدرة .

٣٩ - وأضاف أن خطة "برادي" هي خطوة جريئة في الاتجاه السليم ولكن ينبغي تعزيزها ويجب إتاحة أموال أكثر من أجل توسيع نطاق الخطة وتعزيز فعاليتها عن طريق تكييف قدرة البلدان المدينة على الدفع . ويجب تقييم هذه القدرات على أساس النسبة بين أسعار الفوائد المستحقة الدفع بعد تحويل الديون ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وسيتعين تقديم خصومات على المبلغ الأصلي والفوائد أكبر بكثير مما هو معروض حاليا ونسبته تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٣٥ في المائة . وربما ينبغي أن تتراوح نسبة الخصم بين ٥٠ في المائة و ٦٠ في المائة . ومن المهم لتحقيق هذه الغاية زيادة الضمانات على القروض المتبقية بالنسبة لخدمة الديون وأرصدتها . كما أن فرض الضرائب والعمليات المصرفية وأنظمة المحاسبة يجب أن تكون مواتية لتعزيز خطة "برادي" . وينبغي أن تتضمن التدابير الاخرى التمويل المسبق من أجل تعجيل العمليات وتوفير حوافز للمصارف المستعدة لدعم الخطة على المدى القصير . وينبغي النظر في إمكانية شراء الديون حيثما تكون قدرة البلدان على الدفع منخفضة جدا - إما لان دخل الفرد فيها منخفض أو منخفض إلى متوسط أو لان قيمة دينها منخفضة في السوق الثانوي .

٤٠ - وقال إنه قد لاحظ ، أثناء زياراته للمؤسسات المصرفية الرئيسية في العالم ، وجود اهتمام حقيقي وإيجابي جدا ومتعدد الجوانب في أوروبا والولايات المتحدة واليابان بالبلدان النامية . ويجب تشجيع هذا الاهتمام وتقويته عن طريق اتخاذ تدابير لإعادة تنشيط تحويل رأس المال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية . وطوال العقد الماضي ، كانت تحويلات رأس المال نادرة للغاية في القطاع الخاص . وينبغي للوكالات المالية المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية أن تنفذ تدابير مثل التمويل المشترك والضمانات التأمينية والتأمين المشترك . ومن الحكمة أن تُنوّع أدوات التمويل الجديدة من أجل تفادي تكرار أخطاء الماضي .

(السيد كراكسي)

٤١ - وأضاف أن عبء الديون أثناء الثمانينيات قد منع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من استغلال مواردها الهائلة ولم يزدد الناتج الإجمالي العام لهذه البلدان في الثمانينيات إلا بنسبة ١ في المائة سنويا وبنسبة ٠,١ في المائة لكل فرد . وانتكاس النمو عرقل قدرة هذه البلدان على الدفع ، كما أن أزمة الديون قد أدت إلى أزمات أخرى . ويمكن استخدام خطة ترمي إلى خفض الديون وإعادة التدوير ، وهي الخطة التي سمحت بها المصادر الرسمية والخاصة ، لوقف الاستنزاف المالي الحالي للمنطقة البالغ ٢٥ بليون دولار سنويا ثم عكس اتجاهه .

٤٢ - وقال إنه ينبغي أن توفر الحكومات إمكانيات لتخفيض الديون ولتخفيف وطأتها بالنسبة للقروض الثنائية الرسمية ، مقارنة بالتدابير التي قبلتها المصارف التجارية بوصفها تدابير ضرورية بموجب خطة "برادي" . ويجب أن تعالج المؤسسات المالية الدولية رصيدها الصفري الحالي مع بلدان أمريكا اللاتينية بين المسحوبات والمدفوعات عن طريق منح تسهيلات خاصة مماثلة للتسهيلات المعتمدة للبلدان الاشد فقرا ولكن بشروط تساهلية أخف .

٤٣ - وذكر أن المعونة الميسّرة للهياكل الاساسية وصكوك "النقود الجديدة" وتنويع الصادرات هي من بين المبادرات الرئيسية الاخرى . وينبغي النظر أيضا في السماح لبعض البلدان بدفع جزء من الفوائد بسندات بالعملة المحلية بحيث تكون مربوطة برقم قياسي وقابلة للتحويل بسعر التبادل في شكل ممتلكات محلية .

٤٤ - وأضاف أن مشكلة خدمة الديون في آسيا هي مشكلة حادة بصفة خاصة في باكستان وسري لانكا والهند . وفي عام ١٩٨٩ ، كان الناتج المحلي الإجمالي لبلدان جنوب آسيا ٣٤٥ بليون دولار ، ويعيش في هذه المنطقة ٣٠ في المائة من سكان العالم ونصف فقراء العالم . ودخل الفرد فيها لا يتعدى ٣٨٠ دولارا .

٤٥ - وقال إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان جنوب آسيا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ كان ٥,٥ في المائة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الذي حدث في عام ١٩٨٩ (٤,٨ في المائة) ، فإن معدل النمو هذا لا يزال من بين أعلى المعدلات في المناطق الرئيسية في العالم . ووفقا لتنبؤات البنك الدولي فإن عدد الفقراء في جنوب آسيا بحلول عام ٢٠٠٠ سيظل ٣٥٠ مليون نسمة . ولذلك فإنه يجب مواصلة الاهتمام بمشكلة ديون هذه البلدان .

(السيد كراكسي)

٤٦ - وأضاف أنه يجب إن يستند النمو في جنوب آسيا إلى ركيزتين هما : تحقيق زيادة في الزراعة تتناسب مع الزيادة في عدد السكان ، وتحقيق نمو في القطاع الصناعي من أجل تحديث الهياكل الإنتاجية . وقد أشار البنك الدولي في تقريره إلى أن التقدم في آسيا يعتمد إلى حد كبير على التنمية في الصين والهند ، وإذا لم يتم تحقيق هذا التقدم فإن احتمالات تخفيض الفقر ستكون أقل . وهذان البلدان يتلقيان دعما قليلا لتحقيق النمو فيهما وهما يحتاجان إلى مساعدة كبيرة في شكل قروض من المؤسسة الإنمائية الدولية من أجل هياكلهما الاساسية وفي شكل إعانات للاستثمار .

٤٧ - وذكر أن بنغلاديش ، التي يبلغ عدد سكانها ١١٠ مليون نسمة ، تشارك في تحقيق الرقم القياسي بالنسبة للفقر عددا قليلا من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . وكان دخل الفرد في بنغلاديش ١٧٠ دولارا في عام ١٩٨٨ ، وفي أوائل الثمانينيات ، كان نصف سكانها يعيشون في حالة من "الفقر المدقع" بدون غذاء كاف يمكنهم من "متابعة حياة نشطة على نحو معقول" . ويجب أن تمنح الاولوية لبنغلاديش بالنسبة للتنازل عن ديون البلدان الفقيرة . وديون البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تبلغ حاليا ١٤٥ بليون دولار .

٤٨ - وقال إنه في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، تسبب عبء الديون في تخفيض إجمالي دخل الفرد بنسبة ٣,١ في المائة ، بينما انخفض الاستهلاك بنسبة ٢,٤ في المائة ، وانخفضت الصادرات بنسبة ٣,٤ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية . ونتيجة لذلك فإن النسبة بين خدمة الديون والصادرات قد تدهورت تدهورا أكبر .

٤٩ - وفي الوقت ذاته أدى انخفاض معدلات التبادل التجاري بنسبة ١٣ في المائة الى رفع الاسعار ، وزاد انخفاض الواردات ، بنسبة ٧,٥ في المائة في السنة ، مما خفض الاستثمارات وعمليات الصيانة والاستهلاك . وكان التدفق العام للموارد داخل البلد ، عن طريق المعونة غير المضمونة والقروض المتعددة الاطراف والثنائية يمثل ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، علما بانه لم يستخدم منها إلا ٢,٣ في المائة من أجل الاستثمارات . وقد أدى ذلك الى انخفاض مثير للقلق في تراكم رأس المال ، الذي انخفض الى ١٧,٥ في المائة بعد أن كان ٢١ في المائة خلال فترة الثمانينيات . وإذا فشلت التخفيضات الكبيرة والتدابير التيسيرية الاستثنائية التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستصبح المشاكل الاقتصادية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى غير قابلة للحل .

(السيد كراكسي)

٥٠ - وذكر أنه بسبب الترابط بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة في الشرق الأوسط عولجت هذه المنطقة معالجة متأنية في التقرير . وما يتراوح بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة من ديون المنطقة هي ديون للحكومات ، التي ينبغي أن تنظر في إعلان فترة تأجيل لتسديد الديون ، أو إعادة هيكلة الديون الثنائية للبلدان الأشد تضررا بسبب الأزمة . ويجب أن يكون لدى المنظمات المتعددة الأطراف سيولة كافية من أجل منح فترات تأجيل واتخاذ تدابير تحويلية خاصة ، مثل إنشاء صناديق دعم بهدف تصحيح اختلالات التوازن التي تسببها أزمة الخليج الفارسي وتعزيز الانتعاش الاقتصادي . وينبغي أن تنظر البلدان العربية المانحة في تخفيف بعض الشروط على صناديقها الدائرة كدعم للتدابير الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتخذها البلدان الدائنة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٥١ - وقال إنه في نهاية عام ١٩٨٨ بلغت ديون أوروبا الشرقية ١٠٠ بليون دولار ، وديون بولندا تمثل ٤٠ في المائة من هذا المبلغ ، في حين تمثل ديون هنغاريا ٢٠ في المائة منه . وخلال عملية الانتقال نحو الاقتصاد السوقي ، حققت بولندا وهنغاريا تقدما كبيرا ، وأجريت تغييرات جريئة في تشيكوسلوفاكيا في مجالات مثل تخطيط الأسعار ، وأسعار الصرف ، وتنظيم أسواق رأس المال ، والعمالة ، والخدمات . وفي الوقت ذاته ، تحاول بلدان أخرى في أوروبا الشرقية القيام بتجارب جديدة .

٥٢ - وأضاف أنه يجب أن تتجنب استراتيجيات معالجة مشكلة ديون هذه البلدان تكرار أخطاء الماضي . فيجب أن تعجل هذه الاستراتيجيات عملية الانتقال السريع والشامل ، بالاعتماد أساسا على التمويل التجاري . ويجب أن يستعاض عن الديون مع الجهات الدائنة الرسمية بديون مع مصادر التمويل الخاصة والاستثمارات المباشرة ، كما يجب تشجيع الخيارات المبتكرة لجمع موارد مالية جديدة .

٥٣ - وذكر أنه من الأهمية بمكان استكشاف إمكانية إنشاء اتحاد نقدي لبلدان أوروبا الشرقية بمساعدة مالية من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، على نحو ما نفذ لبلدان أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية . واستحداث مناطق تجارية حرة بمشاركة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يمكن أن يكون فعالا أكثر من منح قروض ميسرة كبيرة من حكومة الى حكومة .

٥٤ - وقال إن المبالغ التي قدمتها البلدان المانحة الى البلدان النامية كانت في حدود ٤٥ بليون دولار خلال العقد الماضي ، وبلغت ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، ووصلت الى نفس المبلغ مرة أخرى بعد سنوات قليلة . ومع ذلك ، حدث انخفاض حاد في عام

(السيد كراكسي)

١٩٨٩ . ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف معونته الإنمائية ، بحيث تبلغ نسبة ٧٠,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة . وهذه النسبة المئوية هي النسبة اللازمة للسماح للمعونة الإنمائية من الوصول الى مستوى مقبول ولتضييق الثغرة الموجودة بين الشمال والجنوب . وهذا من شأنه أن يرفع معدل زيادة دخل الفرد من ٣ في المائة في المتوسط خلال السنوات العشرين الماضية الى ٤ في المائة .

٥٥ - وأضاف أنه يجب على الدول المدينة أن تتعهد بالوفاء بالتزاماتها في الصفقة . فأولا ، يجب عليها أن تعيد تنظيم ماليتها العامة عن طريق زيادة الضغط المالي ، وعدم السماح لإجراءات الرعاية غير التمييزية والإنفاق المفرط بأن تبدد ، وتلتهم التدابير الاجتماعية اللازمة والواجبة والحوافز الاقتصادية . كما ينبغي تفادي المشاريع الضخمة وحساب الربحية بمزيد من العناية . وينبغي أيضا إدارة المؤسسات الحكومية كما تدار الشركات التجارية عن طريق حساب أرباحها وخسائرها . وإذا كان اقتصاد الدولة متسعا أكثر من اللازم ، ينبغي نقل ملكية الشركات الحكومية ، بصورة كاملة أو جزئية ، للقطاع الخاص من أجل توسيع نطاق الاقتصاد السوقي وفتح نظام الاستثمار الدولي ، وإفساح المجال أمام المشاريع المحلية والمشاريع المشتركة .

٥٦ - وذكر أن قيام مواطني البلدان المدينة بنقل رؤوس الأموال الى الخارج بكميات كبيرة وبصورة لا تتسم بالمسؤولية أمر غير مقبول . فيجب تطوير أشكال ملائمة من الادخار وحمايتها من التضخم ؛ وهذا من شأنه أن يجذب الى السوق المحلي رأس المال الذي يتم تكوينه من السياحة وتحويلات المهاجرين والتجارة الدولية . وهذا يعني أيضا محاربة التضخم وإعطاء الأولوية للسياسات الضريبية وسياسات الدخل على وسائل المعالجة النقدية الطارئة . كما أن عمليات التكيف ضرورية ولكن ينبغي ألا تشكل هذه العمليات ضغطا على الاستثمارات .

٥٧ - وقال إن حل هذه المشاكل المعقدة المتعلقة بالديون يتطلب قيادة حكيمة وعملا منهجيا . وما تدعو اليه الحاجة هو إنشاء وكالة أو لجنة داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدعم - لكل منطقة من المناطق المدينة الرئيسية ، وهي المنطقة الافريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، ومنطقة الشرق الأوسط ، والمنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، ومناطق أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية - من المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية المتعددة الأطراف ، القائمة أصلا أو التي يتعين إنشاؤها . وينبغي أن يكون واضحا بصورة متزايدة أن مستقبل السلم مرتبط باحتمال وجود حقائق إقليمية جديدة تستند الى التعاون بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وإلى احترام حقوق وهوية كل شعب .